

# مسح الموازنة المفتوحة ٢٠١٧ لبنان

 <p>من أصل ١٠٠</p> <h2>الرقابة على الموازنة</h2> <p>من قبل السلطة التشريعية والمراجعين توفر السلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى في لبنان رقابة ضعيفة على الموازنة.</p>	 <p>من أصل ١٠٠</p> <h2>مشاركة العامة</h2> <p>لا توفر لبنان أي فرص للجمهور للمشاركة في عملية وضع الموازنة.</p>	 <p>من أصل ١٠٠</p> <h2>الشفافية مؤشر الموازنة المفتوحة</h2> <p>توفر لبنان معلومات ناعرة عن الموازنة للجمهور.</p>	 <p>IBP INTERNATIONAL BUDGET PARTNERSHIP</p>
---	--	---	---

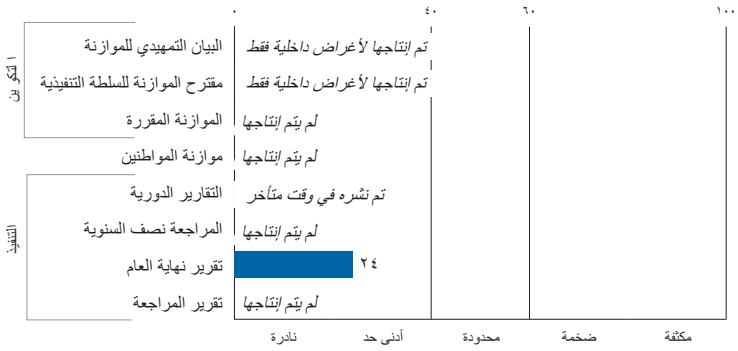
## الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

إتاحة وثائق الموازنة للعمامة من عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٧

الوثيقة	٢٠١٧	٢٠١٥	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠٠٨
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	●	●	●	●	●
التقارير الدورية	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●	●	●
تقرير نهاية العام	●	●	●	●	●
تقرير المراجعة	●	●	●	●	●

● متاحة للجمهور ● لم يتم إنتاجها  
● تم النشر في وقت متأخر أو لم يتم إنتاجها عبر الإنترنت أو تم إنتاجها للأغراض الداخلية فقط

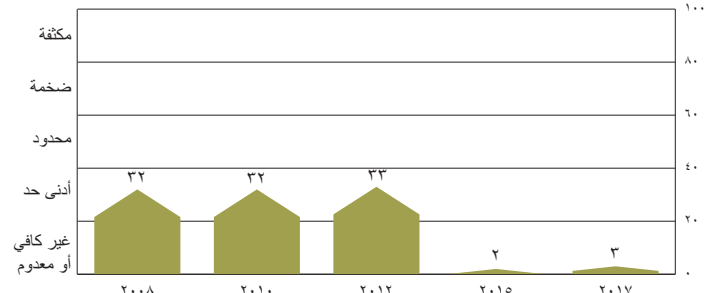
إلى أي مدى تكون المعلومات التي تنشرها لبنان في وثائق الموازنة الرئيسية شاملة ومفيدة؟



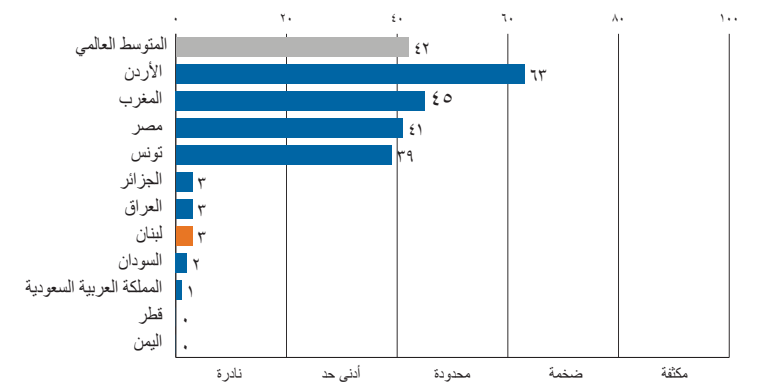
اعتمادًا على المعايير المقبولة على الصعيد العالمي والتي تم تطويرها من خلال المنظمات متعددة الأطراف، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة ١٠٩ مؤشر لقياس شفافية الموازنة. ويتم استخدام تلك المؤشرات لتقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية تنتج للعمامة ثمانية وثائق موازنة رئيسية في الوقت المناسب، وما إذا كانت البيانات التي ترد في هذه الوثائق شاملة ومفيدة.

ويتم إعطاء كل دولة نتيجة محددة من ١٠٠ تقرر تصنيفها في مؤشر الموازنة المفتوحة - وهو المقياس الوحيد في العالم الذي يتميز بالاستقلالية والنسبية لشفافية الموازنة.

كيف تغيرت نتيجة OBI الخاصة بلبنان بمرور الوقت؟



كيف تتم مقارنة شفافية الموازنة في لبنان مع الآخرين؟



تُعد درجة لبنان المقدره بنحو ٣ من أصل ١٠٠ درجة أقل إلى حد كبير من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٤٢ درجة.

تُعد درجة لبنان المقدرة بنحو ٣ درجات في مؤشر الموازنة المفتوحة في عام ٢٠١٧ نفس درجتها في عام ٢٠١٥ بشكل كبير.

- عدم إنتاج الموازنة المقررة، أو موازنة المواطنين، أو المراجعة نصف السنوية، أو تقارير المراجعة.
- نشر تقرير نهاية العام الذي يحتوي على معلومات مختصرة فقط.

وعلاوة على ذلك، فشلت لبنان في تحقيق التقدم بالطرق التالية:

- عدم توفير مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجمهور.
- إنتاج البيان التمهيدي للموازنة لكن عدم القدرة على توفيره للجمهور.
- عدم توفير التقارير الدورية للجمهور في الوقت المناسب.

#### وثائق الموازنة الرئيسية

**البيان التمهيدي للموازنة:** يكشف المعايير العامة للسياسات المالية للدولة قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؛ ويحدد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون.

**مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية:** المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة.

**الموازنة التي تم إقرارها:** الموازنة التي تم اعتمادها من خلال السلطة التشريعية.

**موازنة المواطنين:** إصدار بسيط وأقل فنية من موازنة الحكومة، مصمم خصيصاً لنقل المعلومات الرئيسية للامة.

**التقارير الدورية:** تشتمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها وكذلك الديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ ويتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر.

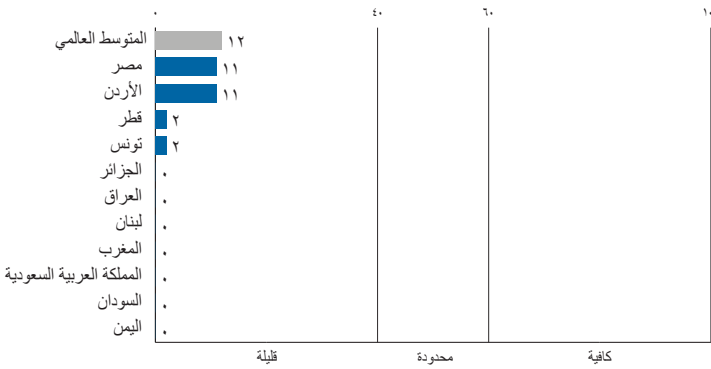
**مراجعة نصف سنوية:** تحتوي المراجعة نصف السنوية على تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف العام المالي؛ بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية الرئيسية في الموازنة، والتوقعات المحدثة لنتائج الموازنة.

**تقرير نهاية العام:** يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية العام المالي ويحتوي في الغالب على تقييم للتقدم الحادث نحو إنجاز أهداف سياسة الموازنة.

**تقرير المراجعة:** صادر عن جهاز الرقابة الأعلى، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.

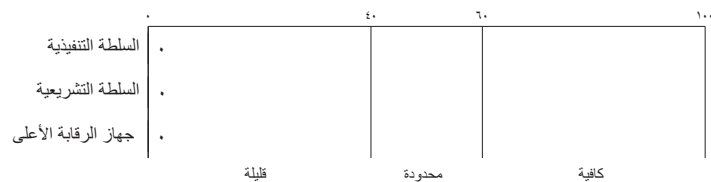
## مشاركة العامة

### كيف تتم مقارنة مشاركة الجمهور في لبنان بالدول الأخرى في المنطقة؟



تشير درجة لبنان المقدرة بنحو ٠ من أصل ١٠٠ درجة إلى أنه لم يتم تقديم أي فرص للمشاركة في عمليات الموازنة. وتُعد أقل من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ١٢ درجة.

### إلى أي مدى تقوم المؤسسات المختلفة في لبنان بتوفير الفرص لمشاركة العامة؟



الشفافية وحدها ليست كافية لتحسين الإدارة. مشاركة العامة في الموازنات حيوية ويمكن أن تزيد النتائج الإيجابية المقترنة بزيادة شفافية الموازنة.

لقياس مشاركة العامة، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة لتقييم الدرجة التي توفر بها الحكومة الفرص للعامة للمشاركة في عمليات الموازنة. ويجب توفير مثل هذه الفرص في كافة مراحل دورة الموازنة من قبل السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى.

تمت مراجعة الأسئلة التي تعمل على تقييم المشاركة في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ حتى تتواءم مع المبادرة العالمية لمبادئ الشفافية المالية الجديدة لمشاركة العامة، والتي تعمل الآن كأساس للمعايير المقبولة على نطاق واسع لمشاركة العامة في عمليات الموازنة القومية. ولذلك، لا يمكن مقارنة البيانات حول مشاركة الجمهور في الموازنات في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ مباشرةً بالبيانات من إصدارات سابقة.

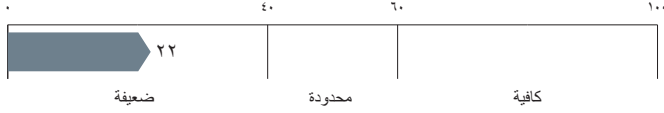
# الإشراف على الموازنة



العوائق الأساسية لرقابة السلطة التشريعية الفعالة هي:

- لا تقوم السلطة التشريعية بمناقشة سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية.
- لا تقوم اللجان التشريعية بفحص ونشر التقارير الخاصة بهم عن تحليل مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية عبر الإنترنت.
- لا تقوم اللجنة التشريعية بفحص أو نشر تقارير عن التنفيذ الدوري عبر الإنترنت.

إلى أي مدى يوفر جهاز الرقابة الأعلى في لبنان رقابة على الموازنة؟



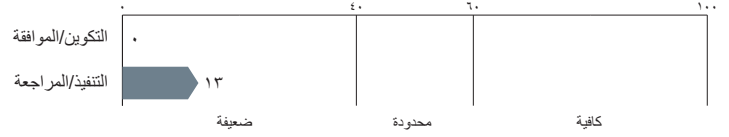
يوفر جهاز الرقابة الأعلى رقابة **ضعيفة** على الموازنة.

- بموجب القانون، فهو يمتلك بعض السلطة التقديرية لإجراء عمليات المراجعة حسبما يراه مناسباً.
- وعلاوة على ذلك، في حين أنه لا يمكن إقالة رئيس الجهاز من قبل السلطة التشريعية أو القضائية، إلا أنه لا يتم تعيينه من قبل السلطة التشريعية أو القضائية، مما يؤدي إلى مساءلة الاستقلالية.
- في النهاية، تم تزويد جهاز الرقابة الأعلى بموارد غير كافية للوفاء بمسؤولياته، ولا تتم مراجعة عمليات المراجعة الخاصة به من قبل وكالة مستقلة.

يفحص مسح الموازنة المفتوحة الدور الذي تلعبه السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا والمؤسسات المالية المستقلة في عملية الموازنة ومدى قدرتها على توفير الرقابة الفعالة على الموازنة. وتلعب هذه الأجهزة دوراً هاماً – غالباً ما يكون هذا الدور منصوفاً عليه في الدساتير أو القوانين – في التخطيط للموازنات والإشراف على تنفيذها.

تمت مراجعة هذه المؤشرات لتحسين تقييم دور المؤسسات الرسمية الرقابية في ضمان التكامل والمسؤولية في استخدام الموارد العامة. ولذلك، لا تجب مقارنة البيانات عن دور وفعالية رقابة المؤسسات في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ مباشرةً بالبيانات من إصدارات سابقة.

إلى أي مدى توفر السلطة التشريعية في لبنان رقابة على الموازنة؟



توفر السلطة التشريعية رقابة **ضعيفة** خلال دورة الموازنة. تعكس هذه النتيجة أن السلطة التشريعية لا توفر رقابة خلال مرحلة التخطيط لدورة الموازنة ورقابة ضعيفة خلال مرحلة التنفيذ لدورة الموازنة.

## الإشراف من قبل مؤسسة مالية مستقلة

لبنان ليس لديها مؤسسة مالية مستقلة (IFI). بالرغم من أن IFI لم تنتشر عالمياً، إلا أنها معروفة كمصدر مهم للمعلومات المستقلة غير الحزبية. تتخذ IFIS عدة هيئات مؤسسية متنوعة. وتشتمل الأمثلة الشائعة على المؤسسات المالية المستقلة على مكاتب الموازنة البرلمانية والمجالس المالية.

## التوصيات

لمزيد من التفاصيل عن نتائج المسح للبنان،

يرجى مراجعة مستكشف بيانات مسح الموازنة المفتوحة على موقع الويب

[survey.internationalbudget.org](http://survey.internationalbudget.org)

## كيف يمكن للبنان أن تحسن من الشفافية؟

يجب على لبنان وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين شفافية الموازنة:

- نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وبيان الموازنة التمهيدي عبر الإنترنت.
- نشر التقارير الدورية عبر الإنترنت في الوقت المناسب.
- إنتاج ونشر تقرير المراجعة وموازنة مواطنين والمراجعة نصف السنوية.
- التأكد أن الموازنة المقررة تم نشرها عبر الإنترنت.



لمزيد من المعلومات انظر مقال ليزا فون تراب وإيان لينرت وجواشيم ويهنر، "مبادئ المؤسسات المالية المستقلة ودراسات الحالة"، صحيفة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن الموازنة (عدد خاص، مارس ٢٠١٦). صفحات من ٩-٢٤.

## كيف يمكن للبنان أن تحسن من المشاركة؟



يجب على لبنان وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين مشاركة الجمهور في عمليات الموازنة:

- خلق آليات للأفراد من العامة وموظفي السلطة التنفيذية لتبادل الآراء حول أمور الموازنة القومية خلال كل من تكوين الموازنة القومية ومراقبة تنفيذها. يمكن لهذه الآليات أن تبني على الابتكارات، مثل الموازنات التشاركية والمراجعات الاجتماعية. للأمثلة على هذه الآليات، انظر [www.fiscaltransparency.net/mechanisms/](http://www.fiscaltransparency.net/mechanisms/).
- عقد جلسات استماع خاصة بالسلطة التشريعية عن تكوين الموازنة السنوية، يمكن للأفراد من العامة أو من منظمات المجتمع المدني الإدلاء بقولهم.
- وضع آليات رسمية للجمهور لمساعدة جهاز الرقابة الأعلى على تكوين برنامج المراجعة الخاص به والمشاركة في تحقيقات المراجعة ذات الصلة.

## كيف يمكن للبنان أن تحسن من الرقابة؟



يجب على لبنان وضع الإجراءات التالية كأولويات حتى تصبح الرقابة على الموازنة أكثر فعالية:

- ضمان عقد السلطة التشريعية مناقشة عن سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية واعتماد التوصيات للموازنة القادمة.
- التأكد أن اللجان التشريعية تقوم بفحص ونشر التقارير الخاصة بهم عن تحليل مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية عبر الإنترنت.
- ضمان أن لجنة السلطة التشريعية تقوم بفحص ونشر التقارير الدورية عن تنفيذ الموازنة عبر الإنترنت.
- منح جهاز الرقابة الأعلى حرية كبيرة لتنفيذ عمليات المراجعة وفقاً لما يراه مناسباً.
- التفكير في إعداد مؤسسة مالية مستقلة.

## المنهجية

ويتم تجميع المسح من استبيان يتم إكماله لكل دولة من خلال خبراء موازنة مستقلين لا تربطهم أي صلة بالحكومة القومية.



وبعد ذلك، تتم مراجعة مسودة الاستبيان الخاص بكل دولة من الدول بشكل مستقل من خلال خبير مجهول الهوية لا تربطه كذلك أي صلة بالحكومة.



وعلاوة على ذلك، تقوم شراكة الموازنة الدولية بتوجيه الدعوة إلى الحكومات المحلية للتعليق على نتائج مسودة المسح والنظر في هذه التعليقات قبل الخوض إلى النتيجة النهائية للمسح.



وقد أجاب الباحثون على التعليقات من المراجعين النظراء ومن الحكومات، إذا أمكن، وكانت شراكة الموازنة الدولية IBP هي الحكم في أي إجابات متعارضة لضمان الاتساق بين الدول في اختيار الإجابات.



بالرغم من الجهود المتكررة، فإن شراكة الموازنة الدولية (IBP) غير قادرة على الحصول على تعليقات بشأن نتائج استبيان مسودة الموازنة المفتوحة من الحكومة اللبنانية.

يستخدم مسح الموازنة المفتوحة معايير مقبولة دولياً وضعتها منظمات متعددة الأطراف من مصادر، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI) والمبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT).

وهي عبارة عن أداة بحثية معتمدة على الحقائق تهدف إلى تقييم ما يحدث في الممارسة العملية من خلال الظواهر التي يمكن ملاحظتها بسهولة. استغرقت عملية البحث الكاملة تقريباً ١٨ شهراً في الفترة ما بين أغسطس ٢٠١٦ وحتى يناير ٢٠١٨ واشترك فيها قرابة ٣٠٠ خبير من ١١٥ دولة. يعمل مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ على تقييم الأحداث أو الأنشطة أو التطورات التي حدثت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. وقد تمت مراجعة المسح إلى حد ما عن إصدار ٢٠١٥ من أجل عكس الوسائل المتطورة لنشر معلومات الموازنة وتقوية الاستجابات الفردية عن مشاركة العامة والرقابة على الموازنة. ويمكن الاطلاع على مناقشة هذه التغييرات في التقرير العالمي لمسح الموازنة المفتوحة (انظر الرابط أدناه).

وغالباً ما يتم دعم الردود على المسح من خلال الاستشهادات والتعليقات. وقد يتضمن هذا الإشارة إلى الوثيقة العامة، أو البيان الرسمي من قبل الحكومة، أو تعليقات من المقابلة المباشرة مع مسؤول حكومي أو أي أطراف تمتلك المعلومات.

تم تنفيذ البحث المرتبط بإكمال مسح الموازنة المفتوحة لهذه الدولة من خلال:

مبادرة الموازنة المفتوحة  
شراكة الموازنة الدولية

820 First Street, NE Suite 510  
Washington, D.C. 20002 USA

البريد الإلكتروني: [info@internationalbudget.org](mailto:info@internationalbudget.org)

### للحصول على مزيد من المعلومات

قم بزيارة الموقع للحصول على المزيد من المعلومات، [openbudgetsurvey.org](http://openbudgetsurvey.org) بما في ذلك:

- مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧: التقرير العالمي
- استكشاف البيانات
- تقرير المنهجية
- استطلاع رأي كامل